رسالة امين عام الامم المتحدة: عالمنا لايعطي فيه اكتراث لمعاناة الملايين

وزع مركز الامم المتحدة للاعلام في بيروت نص رسالة وجهها امين عام الامم المتحدة هافيير بيريز دي كويلار، هذا نصها:

ان العيد الخامس والثلاثين للاعلان العالمي لحقوق الانسان والذي يحتفل به في ١٠ كانون الاول ١٩٨٣، هو مناسبة مؤاتية لنسأل لنفسنا عما اذا كانت السياسات والممارسات في العالم اليوم تتوافق مع القواعد التي ارساها الاعلان العالمي.

وحين نطرح هذا السؤال، يجب ان نضع نصب اعيننا ان الاقرار على المستوى الدولي بالكرامة الفطرية وبالحقوق المتساوية وغير القابلة للتصرف لكافة افراد الاسرة البشرية يكمن في صميم احد اكبر الانجازات النبيلة في التاريخ. ان الافكار المثالية التي اوحت بالاعلان العالمي هي تكريس اعمال الدول والمجتمعات لحركة وكرامة ورفاهية كل كائن بشري. لكن بعد خمس وثلاثين سنة من تبني الاعلان، لا زالت هذه الرؤيا تحتاج لكي تترجم بشكل كلي للواقع في كافة المجتمعات. ان عالمنا اليوم هو عالم تستطيع فيه الاسلحة النووية وضع نهاية للحياة البشرية على الكوكب بأكمله. ان عالمنا هو عالم يعيش فيه حوالي مليار من الناس حياة من الحرمان الاقتصادي والاجتماعي مما يضعف من حقوقهم ككائنات بشرية. ان عالمنا هو عالم لا يعطي فيه اكتراث كاف لمعاناة الملايين من الجائعين والمرضى. ان عالمنا هو عالم ترتكب فيه، من خلال السجن دون تطبيق القانون والتعذيب والاعدام التعسفي والمعجل واختفاء الاشخاص بالقوة ورغماً عنهم، ومن خلال النزاعات المسلحة، الاثام والفظاعات بحق الكائنات البشرية. ان عالمنا هو عالم لا زالت تطبق فيه، ولأسفنا العميق، سياسة التفرقة العنصرية. هناك بالتأكيد فجوة واسعة بين رؤيا الاعلان العالمي والوضع الحالي للشؤون العالمية، وسد هذه الفجوة يجب ان يكون من اولويات المساعي الدولية.

ان الانسان يمكن ان يعاني من الظلم، ولكنه لن يصفح ابداً عن ديمومة الظلم. وهذا يوضح ثبات الكفاح من اجل حقوق الانسان، بالرغم من كل المسارات المعاكسة والنكسات. انه مسعى يجد بحق تعبيراً له في الأمم المتحدة. فلا توجد قضية رئيسية على جدول اعمال الامم المتحدة، كالتسوية السلمية للنزاعات الدولية ونزع السلاح والتنمية وحماية البيئة، لا تتضمن حقوق الانسان بشكل او بآخر.

لقد ارست الامم المتحدة ارشادات مقبولة للسلوك الدولي في هذا المجال. ولقد اوجدت تشكيلة من الاجراءات لمكافحة الانتهاكات بالجملة لحقوق الانسان. والمهم هنا ان يجري الحوار والتعاون مع الحكومات في هيئات مثل لجنة حقوق الانسان ودائرة حقوق الانسان ولجنة القضاء على التمييز العنصري. وهكذا، وبشكل اساسي، تم تحديد المعايير والمستويات، وتم ايجاد الاجهزة والبرامج لتنفيذها وكذلك فان مجالس ومنتديات الامم المتحدة وضعت تحت التصرف وبشكل مستمر لتسهيل تطبيق حقوق الانسان.

ان ما نحتاج اليه هو الاستعداد من قبل الجميع، وخاصة الحكومات، للاعتراف كلياً بالتزاماتهم والقيام بمسؤولياتهم لحماية وتكريس حقوق الانسان. واذا قدر لكافة الحكومات ان تصبح طرفاً في المعاهدات الدولية حول حقوق الانسان وان تتعاون داخل اطار هذه المواثيق، فاننا بلا شك سنربح زخماً حيوياً جديداً. ونحن اذ نحتفل بيوم حقوق الانسان هذا العام، فانني احث كل عضو في الأمم المتحدة على ان يصبح طرفاً في هذه المعاهدات كما اصبح في السابق طرفاً في الميثاق. كما انني احث كل حكومة على تكريس نفسها، ليس فقط في القانون، بل عملياً، لاحترام الكرامة الفطرية لكل كائن بشري.